خبر بعد خبر للمبتدا المحذوف او المذكور الابيات المتقدمة واما عندي انها
صفة الاسد لان تشبيه الممدوح بالاسد الثاني الذي حقيقته كذا وكذا ابلغ
من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تنكير الاسد الاول وتعريف الثاني فكانه قال
هو نوع من الاسد غير متعارف لا نص حقيقية ان دم الاسد المعهود خضابه هذه
وهذا الظاهر عند من له ذوق سليم معه وعلى مثله قول البحتري وبدر اضاء الا
رض اه غير الاسلوب حيث قال ومثله ولم يقل وكقول البحتري نصا على عائلة
للبيت السابق لما فيهما من نوع الخفاء كما تحقق من التقرير السابق واضاء بهما تقد
وتعدي الى الارض ما وشرقا وغربا بالغرب من المنقول او حال بمعنى جيئا كما في قوله تعالى ثم
رزقهم بكرة وعشيا اي دائما وموضع رحله منزله معه اي التشبيه المسلوخ اي الذي
لا استعارة فيه موضوعا معه موضوعا بما ليس فيه وهو تنويره الشرق والغرب
موضع سوى موضع الرحل منه فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين موضع وموضع اذ
يجعل الصفة المنسية من القمر المعروف اضاءة ما سوى الرحل جميعا لا بناء على الفرق بين التنوير
والاضاءة بان الكل انما يوجد من الطبع بذاته فلا يتحقق في القمر لانه بعيد عن المتعارف
بل لان المواضع التي لا يصل اليها نور القمر من الكهوف والمواضع الغائرة اكثر من
ان يحصى والاول اظهر كما لا يخفى معه ان يثبت من الممدوح به رأس في قوله من
الممدوح ببابه حال من البدر وقدرت عليه او بالابدية والمعنى واراد المبالغة في
التشبيه بالبدر الموصوف معه فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت قوله وكيت كناية
عن حديث دال على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مستلذا وقاسما جالدا
والكل في الوصف والاستقبال معه وكما يمتنع دخول الكاف اه كانه جواب عما
يقال لم لا يجوز ان يقدر غير الكاف من ادوات التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه
على الامثلة المذكورة اقرب معه ام ثانيا في الجملة فيه بحث لانه اذا اراد بالثبوت
الثبوت القطعي والوهم فتقدم ثبوت البدر للموصوف يا لكونهم وان اراد الثبوت

بل هو ما يتعارف فيه الناس نوع

القطعي

القطعي فقط فانتفاؤه كان وجب ذلك الثبوت ممنوع لجواز ان يقال لكون التشبيه
اعلام بان ثبوت منتشرة على رمح غير التزبر جد والقول بان دلالة كان وجب
على الثبوت القطعي معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين في شرح
الايضاح ممنوع اذ مبناه قول الشارح وكان فيه التشبيه ادعاء او على امتناع دخول كان
مثلا في اسد دم الاسد الهزبر خضابه بما علل به امتناع دخول الكاف لكان اقرب
لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او بكان او بغيرها يقتضي في الامام النقصان
او المماثلة والاوصاف الكمال فيلزم التناقض معه او خلاف الظاهر كقولك كان
زيدا الاسد قيل مثل المصنف في الايضاح للمشكوك بقوله كان زيدا منطلق وبخلاف
الظاهر بقوله كان زيدا اسد وهذا ظاهر لان الانطلاق ليس بقطعي الثبوت لزيد
ولا قطعي الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد خلاف
الظاهر فلا يشك فيه بل يجزم بخلافه ويحمل على التشبيه واما ما قيل الشارح فيه خفاء من
ثبوت المشكوكية في صورة الفرق ومعناه الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في
صورة المعرف دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في بحث
الاستعارة وكذا الحسن تقدير اداة الحمل التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد في
الشجاعة ليس فيه ما ينافيه الظاهر لا به ان تلك الاشياء بها مما يشك فيها واما
في صورة المنكرة فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته
مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في ذلك
البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المحشي
في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير معه والنكرة فيما نحن فيه
غير ثابتة اي النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة الة كلاما فيه ثابتة في
نفس الامر فحصولها كان وجب عليها كالقياس على المجهول او قد تقرر ان المشبه
كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه معه وايضا هذا الظن اذا تأملت هذا او قيل
كان على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به فيه

Copyright © King Saud University